ملاحظات تمهيدية

(أ) الواقع العبء.

(ب) المواطنة مدخل للتغيير.

(جـ) المواطنة المصرية: مسيرة متعثرة وحاجة إلى تفعيلها.

(د) نحو «المواطنقراطية»: سلطة المواطن ومرجعية المواطنة.

(هـ) المواطنة..تغيير.

obeikan.com

obeikan.com

(أ)

الواقع العبء

أصبحت هناك ضرورة ملحة ـ ولا شك ـ لتفعيل الحياة السياسية المصرية، بقيم وممارسات وإجراءات تتناسب مع الحاجة إلى التقدم واللحاق بتجارب سياسية قطعت أشواطا فى هذا المجال، كذلك لمواكبة متغيرات مطردة لا يمكن مواجهتها بمنطق «سبعينى» (نسبة لحقبة السبعينيات)، حيث شهدنا ميلاد التجربة الديمقراطية الثانية فى مصر والتى اتسمت «بالفوقية» بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وهو ما يخالف كل النظريات والتجارب ا لمتعارف عليها حول الانتقال للديمقراطية، «فالسلطة» كانت هى مصدر الديمقراطية لا «الشعب». ، فلم يكن تأسيس المنابر التى تحولت إلى أحزاب بين عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦م تعبيراً عن حراك شعبى نحو ذلك بل كانت تنفيذاً لقرار سياسى من قبل النظام. ومن ثم لحق بالتجربة الكثير من التعثرات التى أدت إلى بروز كثير من الظواهر التى يبدو أنها باتت راسخة فى البنى الاجتماعية والسياسية الاقتصادية، وتمثل عوائق حقيقية لأى تطور ديمقراطى، أو أى تحرك لإحداث تغييرات جذرية. هذا بالإضافة إلى ترسانة ضخمة من القوانين المقيدة للحريات تستظل بقانون للطوارئ، كذلك تجميد ا لنشاط النقابى وتقييد حرية تشكيل الأحزاب وامكانية الأستعمار لكيانات المجتمع المدنى.

لذا لم يكن من المستغرب استعادة مفاهيم «العزوة» و«العائلة» و«العصبية» و«الطائفة» وحضورها كقوى فاعلة فى الحياة السياسية باعتبارها بدائل لمجال حركة البشر تحل محل الحزب والنقابة والجمعية. . كل ذلك على خلفية اقتصاد «ريعى» لم يستطع أن يطور نفسه ليدعم الديمقراطية كتعبير ملازم للرأسمالية ذات الطبيعة الانتاجية ـ التكنولوچية، فأصبحت «الريعية» منظومة اقتصادية راسخة، بل باتت قاعدة للكيان السياسى القائم، وهو ما يعنى ردة إلى ما قبل الدولة الحديثة «وردة» على

التجربة الديمقراطية الأولى التى عرفتها مصر عام ١٨٦٦ ـ أو ما عرفت بتجربة مجلس شورى النواب ـ والتى كانت تعبيرا بحق لتطور اجتماعى ـ اقتصادى مصرى ـ وهو ما يمكن وصفه «الارتداد السياسى».

إن العودة لقيم ومفاهيم وممارسات تتنافى مع التطور السياسى من حيث «**إعادة إنتاج أشكال التنظيم الأولية**» من جانب، ودعم «**الاقتصاد الريعى**» الذى يؤمن وسائل الراحة الكافية للنخبة التى تمسك بمنابع الريع لاشباع حاجاتها «الترفية» وتوفير «الحاجات الدنيا للرعية» من جانب آخر، إنما يعنى إعاقة حقيقية لأى تغيير مأمول نحو استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة أو تأسيس جديد لها من جهة، وإلى إنطلاقة اقتصادية ذات طابع انتاجى مبدع يقوم على مشاركة كل عناصر المجتمع أو المواطنين.

***

(ب)

المواطنة مدخل للتغير

وفى تقديرنا أن أحد المداخل الأساسية لانجاز «التغيير»، الذى بات الشغل الشاغل للجميع على مدى العام المنصرم الذى حفل بالكثير بالأحداث السياسية والحركات الاجتماعية وشهد انتخابات رئاسية وأخرى برلمانية، أقول أن المدخل العام لانجاز «التغيير» هو «المواطنة»؛ المواطنة التى تعنى «حركة الناس»..

* فالتغير لن يتأتى إلا بتحرك الناس.

* ومتى تحرك الناس ـ أى مارسوا مواطنيتهم ـ يحدث التغيير..

أنها علاقة شرطية وجدلية فى آن واحد بين «**المواطنة والتغيير**»، التى هى موضوع هذه الدراسة، فى مواجهة: بنية «الاقتصاد الريعى» و«أشكال التنظيم الأولية» التى يديرها تحالف «البيروقراطية العتيقة» و«التكنوقراط القدمى والجدد» فى إطار «الليبرالية الجديدة».

وهنا لا بد من التنبيه أننا نتجاوز ما هو شائع عن المواطنة بأنها:

ـ تعنى «الولاء» و «الانتماء» للوطن فكلاهما نتاج للمواطنة.

ـ ولا نخلط بينها وبين حقوق الإنسان.

ـ كما نتجاوز الرؤية «**الساكنة**» للمواطنة باعتبارها مفهوم دستورى قانونى إلى رؤية «**ديناميكية**» بفعل **الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى**.

وعليه طرحنا مفهوما للمواطنة فى ضوء قراءة لمسيرتها فى الخبرتين المصرية والغربية، والإطلاع على أكثر من ١٥٠ مرجعا من أحدث المراجع فى مجال المواطنة وذلك كما يلى:

«المواطنة: هى تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركا ومناضلا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأى سبب، واندماج هذا المواطن فى العملية الانتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد فى إطار الوطن الواحد الذى يعيش فيه مع الآخرين».

إن المواطنة بهذا المعنى تعد «**نقلة نوعية**» حول تصوراتنا عنها فى الأدبيات العربية، ففى الغرب وبالذات فى الأدبيات الأوروبية لا يمكن الحديث عن المواطنة من دون السياق الاجتماعى الذى تمارس فيه، كذلك من دون فهم علاقات المواطنة بالبناء الطبقى السائد والايديولوچية السائدة وهيكل الدولة ونمط الانتاج وموازين القوى الاجتماعية.. إلخ.

وهنا يمكن الإحالة إلى: Janoski, T. (1998), Citizenship And Civil Societyوهكذا تحرر المصطلح من أسر أن يكون مجرد قيمة مثالية مجردة أخلاقية، أو ذات طبيعة فردية يعتنقها المرء، أو يؤمر فيتبعها، أو يؤخذ قرار بشأنها أو تصدر أوراق حولها فتحل إشكالية المواطنة، وانما الأمر أكثر تعقيداً من ذلك فالمواطنة نتاج لحركة المجتمع بما يضم من مواطنين.

وظنى أن هذه هى الإضافة العلمية والمنهجية التى حاولنا أن نسهم بها فيما يتعلق بموضوع «المواطنة» خاصة مع كثرة الحديث عنه بشكل غير علمى وعن غير دراية أو معرفة، والخلط بينه وبين حقوق الإنسان والتربية المدنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك كثير من الأدبيات حذرت من ذلك فى إطار حوارات ممتدة حية وثرية فى الغرب حيث أن الدقة واجبة وأذكر هنا فى مجال عدم الخلط بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان ما يلى:

(١) Soysal, Y. (1994) Limits of Citizenship

(٢) Faulks, K. (2000) Citizinship

أن مبادئ حقوق الإنسان مبادئ إنسانية عامة على الجميع دعمها وتبينها واتاحة الفرصة لتطبيقها لكن هذا لا يترتب عليه شيء فى تغيير منظومة موازين القوى أو الهياكل والبنى القائمة، على عكس حقوق المواطنة التى تعنى نضالا على أرض الواقع من أجل اكتساب الحقوق ومن ثم الاخلال بموازين القوى وهو ما يشرحه بدقة كل من :

(١) Marshall, T. (1964) Class, Citizenship, and Social Development.

(٢) Turner, S. (1986) CitizenshipAnd Capitalism

(٣) Bendix, R. (1964) Nation - Building And Citizenship,Studies of our Changing Social Order.

حيث ثم تطبيق ذلك على حركة الطبقة العاملة على مدى القرنين التاسع العشر والعشرين ونضالها ليكون لها مكانا فى مجلس العموم البريطانى جنبا إلى جنب مع الارستقراطية البريطانية بالإضافة إلى اكتساب حقوق عمالية متعددة. وعليه فإن إصدار وثيقة تحمل اسم وثيقة مواطنة من قبل أحد الكيانات السياسية حيث تتضمن استعادة لعبارات وردت فى مواثيق حقوق الإنسان العالمية وتزيينها بكلمة المواطنة لا يعنى شيئًا مع تقديرنا الكامل للعبارات الواردة حيث تصب كلها فى مجال الحريات ولكنها تصلح لكل إنسان فى أى زمان ومكان، بينما حقوق المواطنة تختص بالجماعة الوطنية فى لحظة تاريخية محددة والمدى المتحقق منها والجهد المطلوب لاستكمال الجهد نحو اكتساب هذه الحقوق من حيث استصدار قوانين عمل عادلة، ضمانات اجتماعية ذات طابع منظم متجاوزة الخيرية. أيضًا للمصرى إذا عاش فى بريطانيا حقوق الإنسان ولكن من دون أن يترتب على ذلك حقوق للمواطنة والعكس صحيح.

أيضًا يهمنى القول أن التربية المدنية تأتى تحت المواطنة لأسباب كثيرة معقدة لا يسمح المجال الحديث عن ذلك تفصيلاً ولكن تكفى الإحالة إلى :

Heater, D. (1994) The Foundations of Citizenship.

(جـ)

المواطنة المصرية: مسيرة متعثرة والحاجة إلى تفعيلها

إن المواطنة ـ بالأخير ـ هى تعبير عن حالة المواطنين فى الواقع الذى يعيشون فيه، لذا نجدها دائما فى حالة «**حركة**»، ربما تكون بارزة واضحة فى لحظة تاريخية ما، متى توفرت الشروط الموضوعية الدافعة لذلك، وقد تكون متراجعة وخافتة فى لحظة تاريخية أخرى. وقد أفادنا هذا الفهم فى رؤيتنا لمسيرة مصر التاريخية منذ محمد على وإلى الآن واستطعنا أن نضع اسهامه ـ أتصورها جديرة بالنقاش ـ نظرية تفسر هذه المسيرة من منظور المواطنة حيث قسمنا تاريخ مصر منذ محمد على إلى خمس مراحل بحسب السياق التاريخى وذلك كما يلى:

I ـ مرحلة «**بزوغ**» المواطنة (اقرارها من أعلى مع محمد على).

II ـ مرحلة «**تبلور**» المواطنة (الالتفاف القاعدى حولها مع ثورة ١٩١٩).

III ـ مرحلة «**ابتسار**» المواطنة (الاكتفاء بالجانب الاجتماعى دون السياسى والمدنى.. مع ثورة يوليو).

IV ـ مرحلة «**تغييب**» المواطنة (تديين الحياة السياسية والمدنية من ١٩٧١ ـ ١٩٨١م).

IIV ـ مرحلة محاولة «**استعادة**» المسار الطبيعى للمواطنة (١٩٨١ ـ).

أفادتنى أدبيات المواطنة فى فهم أن «المواطنة» ليست فعلاً «**ساكنا**» بل هى فعل «**ديناميكى**»، قد تخبو وقد تتراجع وقد تبرز كذلك، وإنه يمكن لاعتبارات تخص النظام السياسى والسلطة القائمة أن يتم التركيز على البعد الاجتماعى للمواطنة ويتم استبعاد السياسى والمدنى وهكذا. وهو ما يؤكد كيف أن المواطنة هى موضوع مرتبط بمدى قدرة الناس على تحقيقها بالكامل أو فى إطار توازنات اجتماعية وطبقية معينة قد يؤخذ بأحد جوانبها أو يتم استبعادها بالكامل أو تغييبها. وربما يجب أن نشير إلى فضل تى. مارشال (١٨٩٣ ـ ١٩٨٢م) عالم الاجتماع الانجليزى والأستاذ بكلية لندن للاقتصاد الذى وسع النظر إلى المواطنة وطبقها على الحالة البريطانية. وأنها تدرس فى إطار «**الحركة**» وليس «**السكون**» وذلك من خلال جهد الطبقة العاملة البريطانية.

ويسعدنى أنى أول من أشار له وترجم بعضا من أفكاره منذ سنوات إلى العربية وسوف نجده عزيزى القارئ الكريم حاضرا فى هذه الدراسة، بالطبع هناك كثير من الانتقادات التى وجهت له بعد ذلك وهناك كثيرون تجاوزوه، لكن تبقى له الريادة ولا شك وأنه استطاع أن يكون ملهما لمن بعده. بالطبع وبحكم اللحظة التاريخية كان سقف مارشال هو أن جهد الطبقة العاملة نحو اكتساب المواطنة هو انجاز كبير ووصف ذلك بالمساواة فى المواطنة حيث استطاع العمال ـ بحق ـ الجلوس إلى جانب الشرائح العليا فى المجتمع فى البرلمان بالنضال على مدى أكثر من قرن وهو ما عرف بـ Equality In Citizenship، بيد أنه كان مدركا أن هذا لا يعنى مساواة فى الطبقة Inequality In Class مما يعنى أن هناك تناقضا بينهما بالرغم من الانجاز الذى تحقق على المستوى السياسى ولكن هذا يعنى ـ بحسب نظريات أخرى ـ أن يتم جهداً آخر فى إطار المواطنة نحو التكافؤ الاجتماعى والاقتصادى فيما يتعلق بإعادة توزيع أو اقتسام الموارد، أو التمرد على ريعية النظام الاقتصادى حيث الثروة مركزة فى أيدى قلة و مواجهة بروز أشكال احتكارية اقتصادية الأمر الذى وسع الفجوة بين قلة تسيطر على مصادر الريع وتحتكر بعض السلع وبين أغلبية تحت خط الفقر وهو ما يعنى ضرورة تفعيل وتنشيط المواطنة، خاصة وأن الشرائح الاجتماعية التى أرتبطت «بالاقتصاد الريعى» من جانب وبالتدفقات المالية إلى المجتمع المدنى من جانب آخر قد باتت معوقا حقيقيًا للتغير وعاملا مباشرا لاحتدام الأزمة المجتمعية والاحتقان الاجتماعى والنتيجة اللاتطور واللاتغيير واللافعل الأمر الذى يعنى بقاء الأمر الواقع على ما هو عليه.

أما فى الحالة المصرية فإننا نجد «الليبراليون الجدد» الذين يؤمنون باقتصاد السوق والحرية الاقتصادية المنفلتة بلا رقيب وانسحاب الدولة من كل المجالات لصالح الخاص والاستثمار الفردى حيث يستخدمون أو يستفيدون من:

«التكنوقراط القدامى والجدد».

«البيروقراطية المتضخمة».

وذلك على قاعدة اقتصاد ريعى، وبنية اجتماعية ذات طبيعة أولية تتناسب والمصالح المطلوب تحقيقها. وذلك يمثل:

«**مركب الإعاقة**» للمواطنة، أو لحركة المواطنين لإحداث التغيير وتحقيق الدولة المدنية الحديثة. ويوضح الشكل التالى الذى نجتهد فى تقديمه هذه الفكرة:

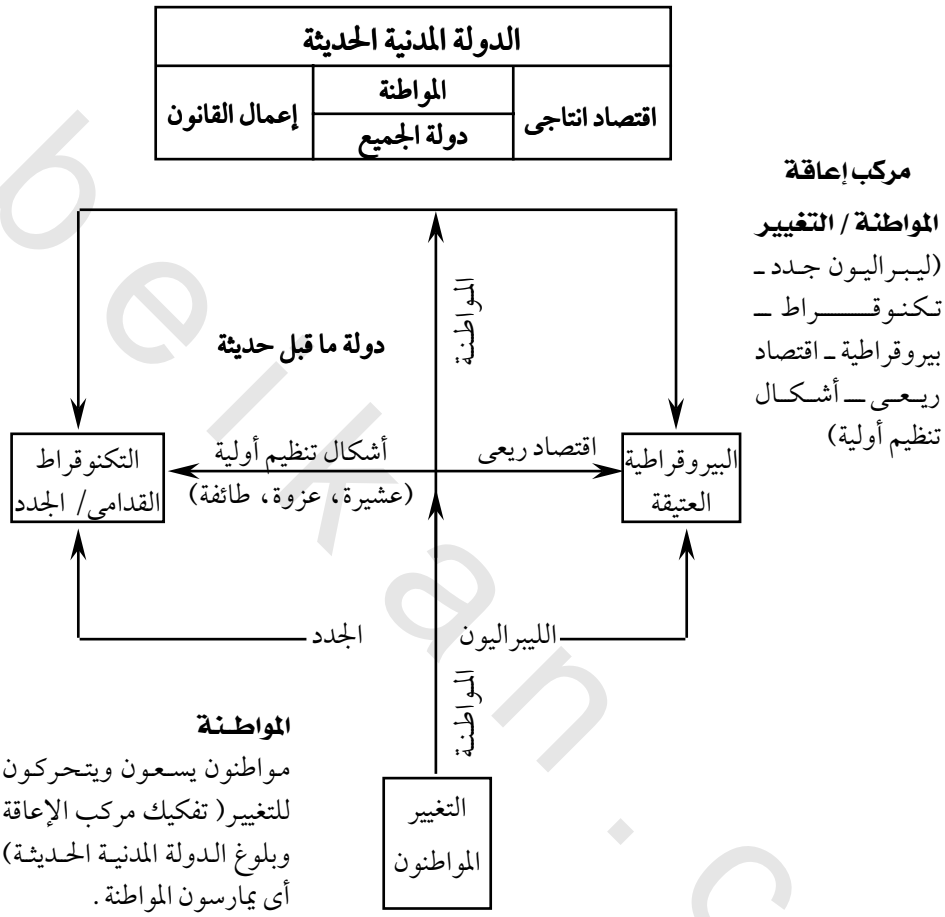

فالاستقرار وهو الشعار الذى بات مانعا لاحداث التغيير الجذرى الحقيقى الشامل، تقوم برفعه والدفاع عنه ـ وهنا المفارقة ـ الليبرالية الجديدة حيث تقوم بإعادة هيكلة أجهزة الحكم والسلطة ومنظومات التعليم والإعلام والثقافة للعمل فى هذا الاتجاه. فتبقى مكونات الجسم الاجتماعى فى مواقعها دون حراك. وعليه تصبح الطبقة الوسطى خادمة للشرائح الاجتماعية العليا الريعية الطابع، ولحل مشاكل هذه الطبقة

فإن جل ما يقدم لها ـ وهذا ما جاء فى البرنامج الرئاسى الانتخابى وأشرنا إليه فى الدراسة ـ هو تقديم خدمات إعانية تزيد من قدراتها الشرائية لمزيد من الاستهلاك. هذا ناهيك عن الغياب السياسى للمواطنين نظراً للانشغال بلقمة العيش فلا يحدث التغيير ولا تمارس المواطنة، أو بلغة أخرى لايتحرك الناس (أى يمارسون المواطنة) من أجل التغيير. بيد أن الحراك يتم ـ ولا مانع من ذلك ـ فيما يفيد التجزئة وإعاقة التغيير حيث نجد صراعات وتوترات على أسس جنسية ودينية ونوعية وعرقية مما يعيد الجسم الاجتماعى المصرى والدولة إلى مرحلة ما قبل المواطنة بدلا من تحقيق الدولة المدنية الحديثة ويشار كما سنوضح تفصيلا كيف باتت الديمقراطية غير قادرة على إتمام المحاسبة الأولى لإعتراض انصار اقتصاد السوق على أى رقابة أو محاسبة من أى نوع ومن هنا كان الاقتتال للترشح فى البرلمان حيث يصبح العضو مشرعا ورقيبا فى آن واحد.

ويمكن أيضًا الإحالة إلى ما يلى:

(١) Kymlicka, W. (2000) Citizenship in Diverse Society.

Kymlicka, W. (2001) Politics in The Vernacular Nationalism, Multiculturalism, and Citizenship.

•••

(د)

نحو «المواطنقراطية»: سلطة المواطن ومرجعية المواطنة

فى ضوء ما سبق، نؤكد على أن «المواطنة للجميع» Citizenship For All، أى لكل الفئات والشرائح والطبقات، وفى نفس الوقت المواطنة ليست منحة من أحد ـ من حيث المبدأ ـ وليست منحة يميز بها طرف دون الآخر.

* إن أحد معايير التقدم هو امتداد المواطنة للجميع، فلا يمكن أن يتحقق التقدم بغير المواطنة التى يمارسها الجميع بدون التمييز.

* كما أن الاهتمام بفئات دون غيرها قد يخلق توترا اجتماعية وينتج حراكا اجتماعيا إلى أسفل يحجب الحقوق عن الطبقات الاجتماعية التى أضيرت وهو ما قد يثبط من المواطنة لفترة ولكن الرغبة فى الحصول على الحقوق تحرك الناس ما يعنى أن تنشط المواطنة ويحدث التغيير.

المواطنة، إذن حق للجميع: أى لمن يملك ولمن لا يملك،

للرجل وللمرأة،

للأغيار الدينيين.

وهو ما يضمن ألا تكون المواطنة أفقية نخبوية قمية بل تمتد رأسيًا فى جسم المجتمع حتى تصل إلى قاعدة الجسم الاجتماعى ويتحقق ما أصفه بالمواطنة القاعدية Grass Root Citizenship، فإذا أصبحت «المواطنة للجميع» قيمة حاكمة فى حياتنا: فى التشريعات والسياسات والاجراءات. كذلك إذا أعمل القانون على الكل سوف نضمن حركية جديدة فى الواقع تنهض بمجتمعنا، وتتدعم أكثر ما يعرف بالثقة الشعبية Public Confidence والتى تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين السياسات والتشريعات وبين أولويات وأفضليات المواطنين، فمتى عبَّرت التشريعات والسياسات عن أفضليات وأولويات المواطنين كلما زادت «الثقة الشعبية» والعكس صحيح.

هكذا ينشأ ما يمكن تسميته «بسلطة المواطن» أو «المواطنقراطية» أى أن تكون السلطة للمواطن والمرجعية للمواطنة فى مواجهة سلطة الفرعى ومرجعية الانتماءات الأدنى غير الجامعة .

وعليه فإن ما نسعى إليه من دراستنا «للمواطنة» هو إعادة الاعتبار إلى المجتمع السياسى ونشر ثقافة المواطنة وهو ما نحاوله من خلال هذا الجهد لدفع الناس للتحرك فى إتجاه إثبات وجودهم فى إطار الجماعة الوطنية المصرية وتجاوز الانتماءات الأضيق إلى الانتماء الأرحب مما يحقق الاندماج والتكامل وهنا تتحقق المواطنة ـ رباعية العناصر ـ كما يلى :

ـ اكتساب الحقوق بأبعادها : الاجتماعية والثقافية والسياسية، والمدنية، والاعلامية .

ـ المشاركة بشتى أنواعها ومجالاتها .

ـ المساواة بين الجميع من دون تمييز .

ـ اقتسام الموارد العامة .

ويأخذ هذا التعريف، رباعى العناصر، الذى نجتهد فى تقديمه الخبرتين المصرية والغربية، كما ذكرنا فى الدراسة . وفى نفس الوقت حاولنا الاقتراب من الحوار الدائر حول السيادة الوطنية والنزوع الكونى وتأكيدنا من خلال كثير من الأدبيات الأجنبية ووصفناه بصراع «البوليس» و«الكوزموس» أن الأمر أكثر تعقيداً مما نتصور وأن المسألة تتجاوز الانحياز الأعمى لجانب ضد جانب إلى حوار حقيقى مبدع نراه فى الغرب حول هذا الموضوع .

obeikan.com

(هـ)

المواطنة والتغيير

وبعد، أن هذا الجهد هو دراسة أولية ـ أو مخطط أولى ـ لدراسة شاملة حول «المواطنة» شجعنا على ذلك اهتمامنا المبكر بهذا الموضوع وتأسيسنا لوحدة متخصصة حملت اسم «وحدة المواطنة» تحت مظلة المركز القبطى للدراسات الاجتماعية(*)، والتى تعد الأولى من نوعها فى المنطقة بحسب ما أعرف وقد أصدرت سلسلة تحمل عنوان «سلسلة المواطنة» وباتت الكتب التى صدرت عنها (٦ كتب) كتبا مرجعية لكثير من الباحثين.

ونأمل أن نواصل الجهد من خلال مؤسسة مدنية نقوم بتأسيسها الآن حول المواطنة مع مطلع العام الجديد. كذلك مكننا فى الاستمرار فى هذا الجهد هو تكوين مكتبة متميزة تضم عشرات الكتب ومئات الأوراق البحثية الحديثة. ولا يفوتنى أن أذكر الفرصة التى أتيحت لى فى كتابة مقال دورى فى مجلة اليسار كان يحمل عنوان «نحو المواطنة» على مدى سبعة أعوام تقريبًا. وفى هذه الدراسة فإننا نتجاوز موضوع العلاقات الإسلامية المسيحية والذى بدأت دراسات المواطنة فى إطاره ـ كما أوضحنا فى القسم الأول ـ إلى المجتمع ككل ومن ضمن ما يضم هذه العلاقات.

إن القارئ الكريم سوف يلحظ مدى الجهد المبذول والمكثف فى أنه من خلال اقترابنا للمواطنة فى هذه الدراسة التى نعتبرها أولية قد حاولنا الآتى:

* التتبع التاريخى المركز للمواطنة: المفهوم والممارسة.

(*) شرحنا هذه التجربة كاملة فى كتابنا: الآخر.. الحوار.. المواطنة، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥م، فى دراستنا الحوار على قاعدة المواطنة، وهى خبرة قمنا بتأصيلها نظريا وحصلنا بسببها بالإضافة إلى جهود أخرى، ومجموع كتاباتنا على جائزة الأكاديمية النرويجية للآداب وحرية التعبير فى نوفمبر ٢٠٠٤م، والتى تحمل اسم أول أديب نرويجى يحصل على نوبل وذلك مناصفة مع د. ڤيڤيان فؤاد شريكة هذا الجهد.

* رصد المحطات الرئيسية التنظيرية وبخاصة ما أنجزه العالم الإنجليزى «مارشال» فى هذا المقام.

* عرض لرؤيتنا والتى عرفت «بالمراحل الخمس للمواطنة» فى مصر الحديثة.

* رصد مجموعة من الاشتباكات الفكرية بين المواطنة فى زمن الامبراطورية.

* نقلنا لكثير من المفردات التى أتصورها جديدة فى الأدبيات العربية للمرة الأولى مثل:

- Denizen وترجمتها إلى المواطن المقيم.
- Cosmos, Polis, Non - Citizen.

* المقارنات الأولية لوضعية المواطنة الأثينية والمواطنة الأوروبية.

* ابتكار مفردات جديدة فى هذا المجال مثل:

- المواطنة الغائبة.
- التكنوقراط الجدد.
- المواطنة الكاذبة.
- المواطنقراطية (سلطة المواطن ومرجعية المواطنة).
- المواطنة القاعدية.

* تطرقنا لكثير من القضايا التى تجاوزت العلاقة بين المسلمين والأقباط حيث وجدنا أن المواطنة قضية محورية تتفاعل معها كثير من القضايا مثل:

- البناء الطبقى.
- الدولة القومية.
- اقتصاد السوق.

أما عن بنية هذا الكتاب فانه يقوم على قسمين:

الأول حيث دراستنا الأولية عن المواطنة والتى أعدها مخططا أوليا لدراسة شاملة عن الموضوع قسمتها إلى أربعة مباحث كما يلى:

الأول: إطلالة على المسيرة التاريخية للمواطنة فى الخبرة الغربية.

الثانى: الخبرة المصرية للمواطنة فى القرنين ١٩ و٢٠.

obeikan.com

ـ مراحل خمس ـ

الثالث: إشكالية الوطنية/ الداخل [البوليس ـ Polis] و العولمة/ الامبراطورية/ الخارج [الكوزموس ـ Cosmos].

ـ صيغ خمس ـ

الرابع: نحو تفعيل المواطنة من أجل التغيير

ـ عناصر أربعة ومهام أربع ـ

أما القسم الثانى فعنوانه: المواطنة كمدخل للتغيير نحو دولة حديثة وقد قسمته إلى مباحث ثلاثة وذلك كما يلى:

الأول: الانتخابات الرئاسية.. موقع المواطنة وحدود التغيير.

الثانى: إعاقة التغيير والمواطنة الغائبة.

الثالث: المواطنة وإشكالية اقتصاد السوق.. وأى دولة نريد.

ويقوم القسم الثانى على متابعتنا لأحداث جارية مثل الانتخابات الرئاسية أو لقضايا مثارة فى المجتمع ومحاولة معالجتها من منظور المواطنة فى ضوء القراءة المتعمقة فى موضوع المواطنة من الناحية النظرية كذلك فى ضوء اهتمامنا للمراجعات والحوارات الدائرة فى الغرب وعليه جاء القسم الثانى فى موضوعاته أقرب إلى المعالجات التطبيقية والتى تتماس مع السياسة. (نشرت موضوعات القسم الثانى فى الفترة من أغسطس إلى نوفمبر ٢٠٠٥).

وأخيراً أتمنى أن يسهم هذا الجهد فى تطوير الرؤى والمفاهيم حول المواطنة، وأن يدفع نحو إحداث التغيير المطلوب على أسس صحيحة، وأن يتحقق التراكم المتصاعد، بغير ارتداد أو نكوص ـ لمسيرة المواطنة.

سمير مرقس
يناير ٢٠٠٦م
مصر الجديدة

***

obeikan.com